برعاية معالي رئيس الوزراء الدكتور فايز الطراونه الأكرم

تعقد منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالأردن
بالتعاون مع منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية

المؤتمر الوطني حول أرضية الحماية الاجتماعية في الأردن

عمان، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
29 أيار/مايو 2012

ورقة معلومات حول
المؤتمر الوطني حول أرضية الحماية الاجتماعية في الأردن

الخلفية والنطاق والهدف

1- الخلفية

إن الاستثمار في الحماية الاجتماعية الفاعلة هي الاستثمار في العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. فالحماية الاجتماعية تساهم في النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وهي تعمل في أوقات الأزمة كعامل استقرار تلقائي للاقتصاد من خلال الاجراءات الاجتماعية التي تساهم في التخفيف من حدة الأزمة. ويمثل ضمان أرضية حماية اجتماعية لكل سكان العالم تحدياً هائلاً إلا أنّ حسابات العديد من هيئات الأمم المتحدة تظهر أنّ كلفة أرضية أساسية للتحويلات الاجتماعية معقولة عند أي مستوى افتراضي من التنمية الاقتصادية حتى في حال عدم توافر التمويل في العالم أجمعه بعد.

انطلاقاً من الاعتراف بأهمية أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة والحاجة إليها اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2009 "مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية" كإحدى الأولويات التسعة لمعالجة الأزمة العالمية الحالية وما بعدها. في إطار "الأمم المتحدة واحدة"، تقوم كلّ مؤسسات الأمم المتحدة بمضافرة الجهود واعتماد أولويات وحلول مشتركة من أجل تحقيق تأثير أكبر في دعم الاستجابات الوطنية الفاعلة. وتعتبر منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) المؤسسات الريادية في بلورة هذه المبادرة ودعم البلدان على تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية المحلية الخاصة بها.

يُعنى بأرضية حماية اجتماعية مجموعة تحويلات أساسية وخدمات ومرافق يجب على كلّ مواطن التمتع بها من أجل ضمان حقوقهم المكرّسة في معاهدات حقوق الإنسان. ومن خلال العمل على إجراءات الطلب والعرض على حد سواء، تتخذ أرضية الحماية الاجتماعية مقاربة شاملة في مجال الحماية الاجتماعية فتشمل:

1) الخدمات: ضمان توافر خدمات أساسية واستمراريتها والنفاذ المالي والجغرافي إليها كالماء والصرف الصحي والغذاء والتغذية الملائمين والصحة والتعليم والإسكان ومعلومات عن الإدخار في الأصول ولمدى الحياة وسائر الخدمات الاجتماعية.

2) التحويلات: تحقيق النفاذ من خلال ضمان مجموعة أساسية من التحويلات الاجتماعية الكاملة عيناً ونقداً من أجل تقديم حد أدنى من الدخل وأمن المعيشة للفقراء والسكان الضعفاء وتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وهي تشمل التحويلات الاجتماعية (بالإضافة إلى المعلومات والاستحقاقات والسياسات) للأطفال والسكان من الفئة العمرية الناشطة اقتصاديًا ذوي الدخل غير الكافي وكبار السن.

ما من حلّ أفضل أو معادلات ذات مقاس واحد يناسب الجميع في وضع أرضية الحماية الاجتماعية. فلكلّ بلد حاجات اجتماعية مختلفة وأهداف إنمائية وقدرة مالية على تحقيقها وبالتالي سيختار كل بلد مجموعة مختلفة من السياسات. من خلال استجابة منسقة بين البلدان تسهل أرضية الحماية الاجتماعية وتسرع وضع أنظمة حماية اجتماعية مستدامة ومكيفة مع الظروف وتعزيزها. تدعم المبادرة البلدان في جهودها الرامية إلى بناء أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيعها أو إعادة توجيهها من خلال توفير مساعدة تقنية عالية الجودة ومنخفضة الكلفة عبر آلية تزيد التنسيق بين المؤسسات.

على الصعيد العالمي، نجحت مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كالبرازيل والمكسيك والنيبال. فتمّ خفض معدلات الفقر وتمّ تحسين حالة المواطنين الاجتماعية ورفاههم وصحتهم بشكل ملحوظ نتيجة اعتماد البلدان مبادرات وبرامج تعززت في إطار مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية.

خلال العام المنصرم، عملت منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ونسقت مع الجهات المعنية الأردنية من أجل الحصول على دعم واسع النطاق بهدف وضع أرضية حماية اجتماعية في المملكة.

قد لا يتطلب اعتماد غير مشروط لهذه المبادرة أي أعباء إضافية من ميزانية الحكومة الأردنية وتشكل مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية أداة تساعد الحكومة على سدّ الثغرات بين الاستراتيجيات الوطنية القائمة المتعلقة بالحماية الاجتماعية وخفض الفقر إلى جانب إعادة ترتيب الأولويات الوطنية. وستساعد هذه المبادرة الحكومة الأردنية على تنفيذ خطط العمل على المدى الطويل المتماشية مع ظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، ستساعد الحكومة الأردنية على خفض الاعتماد على الإعانات الخارجية والهبات وتحسين توزيع الدخل بشكل متساوي وفاعل.

2- الأهداف والنطاق والناتج المستهدف

إنّ **الهدف العام للمؤتمر** هو مساعدة الحكومة الأردنية على توسيع تدريجي لإجراءات الحماية الاجتماعية من خلال إطلاق مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحقيق حدّ أدنى من أمن الدخل والنفاذ إلى الرعاية الصحية الأساسية لكلّ المحتاجين لا سيّما العاطلين عن العمل والعاملين في الاقتصاد غير المنظم. يجب أن يرتكز توسيع إجراءات الحماية الاجتماعية إلى المبادرات والبرامج القائمة في مؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية ويجب أن يعزز الحوار بين الشركاء الاجتماعيين والجهات المعنية الأساسية لهذا الغرض.

الأهداف المحددة هي التالية:

- إدخال مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية ومناقشته
- مشاركة خبرة الممارسات الجيدة في إرساء أرضية حماية اجتماعية وطنية
- دراسة جدوى إرساء أرضية حماية اجتماعية وطنية في الأردن
- تقييم إمكانية إنشاء فريق عمل (الشركاء الثلاثة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة) مع صلاحية تطوير خطة عمل تهدف إلى وضع أرضية حماية اجتماعية
- تحديد كيفية مساعدة هيئات الأمم المتحدة لا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية للجهات المعنية في إرساء أرضية حماية اجتماعية وطنية في الأردن

3- التنظيم والمشاركة

يطلب من المشاركين في تحضيراتهم للمناقشات التفكير في اتجاهات تعزيز الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني مع التركيز على توسيع التغطية كي تشمل كلّ المحتاجين واعتبار أرضية الحماية الاجتماعية كأداة لتوسيع التغطية والنظر في دور المكونات الثلاثية في تعزيز الحماية الاجتماعية وتحديد الدعم المطلوب من منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى من أجل إرساء أرضية حماية اجتماعية وطنية في الأردن بشكل تدريجي.

نظراً للثغرات الشاسعة في تغطية الضمان الاجتماعي للمرأة في الأردن، ستشمل محادثات اللقاء الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وقد تمت دعوة 100 شخصية بارزة من الأردن للمشاركة في هذا المؤتمر وسيعقد المؤتمر باللغة العربية مع توافر الترجمة الفورية من وإلى اللغة الانكليزية والعربية.